دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي

الأستاذ عبد الكريم هشام
أستاذ مساعد "أ" قسم العلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر باتنة

الملخص:

ظهر مصطلح "المجتمع المدني" في العالم العربي بداية من العقدين الماضيين باستخدامات وتفسيرات جديدة على المستوى التحليلي والعملي، فبرزت أهميته في مسألة الديمقراطية والتحديث وكذلك من الناحية الكمية تزايد بشكل ملحوظ عدد الجمعيات بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المساعدة أهمها تراجع التدخل الدولتي، وتزايد دور المنظمات والفواعل الدولية.

لقد حدثت مجموعة من التغييرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في العديد من البلدان العربية، بعد تقلص تدخل الدولة أو انسحابها، وظهور جهات فاعلة أخرى تؤثر وتوجه الحكومات على نحو متزايد، فالدولة لم تستطيع قادرة على فعل كل شيء ولذلك تم تشجيع منظمات المجتمع المدني على القيام بدور أكثر نشاطا وفاعلية في الرشادة الديمقراطية .

إن الدمقرطة في العالم العربي لا تزال بعيدة كل البعد عن التجسيد، بسبب العلاقة غير الواضحة بين المجتمع المدني والدولة، وعدم استقلاليته في مقابلها. بالاضافة إلى ضعف الدولة ومؤسساتها التي لم تعد قادرة على الاستجابة للمطالب، حتى أن بعض الأنظمة أصبحت ترى في المجتمع المدني شكلا من أشكال التدخل لإضعاف الدولة وتفتيت مركز السلطة.

Résumé

Dans les deux dernières décennies la société civile dans le Monde Arabe est entrée en nouveaux usages comme catégorie pratique et analytique , l'expression «société civile » émergé comme enjeu de la démocratisation et de modernisation. Le développement spectaculaire que connaît le secteur associatif est analysé généralement par les facteurs internes et externes contextuels suivants: le désengagement de l'Etat, le rôle des organismes internationaux ainsi que le manque de crédibilité accordé au monde politique. Au plusieurs pays Arabes, ils recouvrent également un ensemble de mutations observables dans les sphères sociale et économique du fait du redéploiement des interventions étatiques (désengagement de l'État). La libéralisation économique et le renouvellement des formes d'action publique ont favorisé l'émergence d'acteurs et d'intervenants non gouvernementaux, les pouvoirs publics se font de plus en plus explicites: l'Etat ne peut plus tout faire , les associations sont donc encouragées à jouer un rôle plus actif dans la gouvernance démocratique. En d'autres termes, ils se sont traduits par le développement de « sociétés civiles non gouvernementales ».

مقدمة:

يذهب الكثير من المنظرين في العقود الثلاثة الأخيرة إلى تمجيد المجتمع المدني أين اخذ حيزا مهما من النقاش في مجال الفضاء العام للدولة والتحولات الديمقراطية، فنشأت علاقة جدلية متكاملة بين تطور المجتمع المدني وتطور الوضعيات الديمقراطية للأنظمة السياسية، حتى انه أصبح مؤشرا مهما جدا في تصنيف الأنظمة السياسية وتحديد طبيعة وشكل الحكم.

يؤكد Walzer مدى عمق المفهوم وارتباطه إلى درجة التورط بالاقتصاد والدولة، ويقدم Arato و Cohen وصفا لكيفية تحفيز النقاشات عن المجتمع المدني والديمقراطية لتكون متكاملة، فهناك مؤشرات حقيقية على أن المجتمع المدني هو مكون أساسي من مكونات المجتمع الجيد Good society وهو الرأي السائد في المجتمعات الغربية. أما في المجتمعات العربية فإن كل الكتابات الخاصة بهذا المجال تنطلق من فرضية وجوده وفعاليته وقدرته على القيام بما يطلب منه من أدوار، لكن من الأهم جدا الانطلاق من مقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل وتفسير هذه الأدوار والوظائف دون إهمال نقطتين أساسيتين وهما:

- طبيعة النظام السياسي العربي.
- بنية المجتمع المدني في الوطن العربي ومستوى استقلاليته عن الدولة.

و يمكن من خلال الاعتماد على البرادايم البنيوي Structural paradigm والبرادايم الوظيفي functionnal paradigm قياس فاعليته كما يقول Helmut ANHEIER في تحقيق التنمية وترقية الرشادة الديمقراطية.

تعود إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني في الوطن العربي والأنظمة السياسية الحاكمة إلى انطولوجية النظام السياسي في حد ذاته وبنيته الهشة والمعقدة والتي أدت إلى عدم القدرة على التأسيس لبيئة تفاعلية تعكس العلاقة السليمة بين المواطن والدولة وميكانيزمات مساهمة المواطن في الحكم بمشاركته الفعالة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات،و مستوى ممارسته الفعلية للسلطة.وهي كلها مؤشرات لقياس قوة المنتظم السياسي ومدى فاعليته في عملية البناء الديمقراطي،ويقول في هذا الصدد M. Faucault أن السلطة توجد في العلاقات المتباينة وسلطة الدولة ليست سوى الهدف النهائي من التحليل، وهي مبنية على السلطات الجزئية الفردية الموحدة والمنسقة من الجانب المؤسساتي والممارساتي.

1 - البنية التنظيمية للمجتمع المدني العربي وإعادة تشكيله :

من المتفق عليه أن المجتمع المدني يشير إلى مجموعة مؤسسات ومنظمات طوعية وغير ربحية، وكذا مجموعة السلوكات المتموضعة بين الدولة والأسرة، لهذا يدعو كل من Douma وKlen إلى ضرورة استخدام المفاهيم في سياقاتها الواضحة مع دمج المفاهيم المتضادة والمتضاربة. رغم أن معظمها يخضع للمعيارية والمالية، إلا أنها بصفة عامة تبرز "الجانب الجيد" لمفهوم المجتمع المدني.

دائما في إطار مقاربة المفهوم من "الجوانب الجيدة" يؤكد كل المختصين على أن دور المجتمع المدني كفاعل في إطار البنية التنظيمية الجديدة للأنظمة العربية لا يزال بحاجة إلى مزيد من النقاش خاصة فيما يتعلق كما يقول –غرامشي– بالفصل بين المدني والسياسي وبين الدولة والمجتمع المدني. فهناك من يرى بأنه هو مصدر الشرعية لسلطة الدولة، وأنه وظيفة لتبرير هيمنة الدولة فهو موجود في علاقة تكاملية معها.

لقد استطاع غرامشي انطلاقا من رؤيته الإستراتيجية لمفهوم الهيمنة أن يعطي أهمية خاصة وفائقة للبنية الفوقية، وللمثقفين العضويين، حيث أن الهيمنة حصيلة الدور السياسي للطبقة أي انتقال البنية وتناقضاتها إلى البنية الفوقية.

ولهذا فإننا نلاحظ وجود إختلافات بين الباحثين الغربيين وغير الغربيين وحتى بين الباحثين العرب في حد ذاتهم في طريقة التعامل مع المفهوم وتناوله، ففي المجتمعات الديمقراطية التي عرفت طفرة مهمة في تحليله وتفسيره على اعتبار أنه تشكل في موازاة مع تشكل مفهوم "الدولة القومية" في أوربا عنه في الدول حديثة الانتقال نحو الديمقراطية فإنه ينظر إليه على أعلى مستوى من الأهمية من الناحيتين العلمية (التنظير) والعملية (التأسيس) في المجتمعات الغربية الديمقراطية، على خلاف المجتمعات غير الديمقراطية عموما والعربية على وجه الخصوص التي لم تصل بعد إلى مسايرة ما يعرفه هذا المفهوم من تسارع في النقاشات الحاصلة حاليا للإجابة عن التساؤلات المرتبطة بالفرد والدولة وبالتحول والبناء الديمقراطيين وبتجسيد التنمية.

وفي هذا الصدد يقترح domenski Henryk وGeorge Kolankiewicz تحسينات في الطرق التي تنبني عليها العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني في البلدان التي تمر بمظاهر التحول في النظام ويقترح Edmund Morkrzycki استخدام المفاهيم السوسيولوجية مثل "الطبقة"، "المشاكل الاجتماعية"، البنية الاجتماعية"، "التفاهم" للإجابة عن الأسئلة المنهجية المهمة حول نجاح المجتمع المدني في هذه الدول، ويشرح شكوكه في مسائل عديدة

ترتبط ببنية التحول في هذه الأنظمة من الاشتراكية إلى الديمقراطية الليبرالية الحقيقية وكذلك من الاقتصاد المخطط إلى الرأسمالية[1].

هناك مجموعة من المشكلات البنيوية المركبة والمعقدة تعاني منها الأنظمة العربية بسبب فشلها في التأسيس لبدائل واقعية وعقلانية فقد أصيبت هذه الدول بالهشاشة والضعف وعدم القدرة على مواكبة متطلبات الإصلاح والتنمية، بالإضافة إلى الضعف الملاحظ على المجتمع المدني في حد ذاته حيث انه غير قادر على إنتاج قيم وأفكار وممارسات فاعلة تؤدي إلى تجاوز أزمات المشاركة والمواطنة والاستقرار. فالنظام السياسي يجب أن يقوم على المشاركة لكي يسمح بتهيئة إطار ملائم للجهات الفاعلة في الإنتاج (القطاع الخاص)، والمجتمع المدني، والحكومة. وأيضا لكي تؤسس لعلاقات فعالة قائمة على الديمقراطية المشاركاتية بهدف تلبية متطلبات " التحديث ".

إن من بين أهداف الرشادة الديمقراطية التأسيس لنظام سياسي يتجاوب مع متطلبات التحديث السياسي، ويسمح بقيام تفاعل مستمر / إيجابي / منطقي بين المواطنين والشركات والحكومات لهدف حل المشاكل الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية والبنيوية، وتجاوز الأزمات وكفالة مشاركة جميع المواطنين في قيام حكم راشد.

إن ما يحدث في المجتمعات العربية من دولنة Etatisation للحياة الاجتماعية وتسييس politisation للعلاقات أدى بالباحثين إلى اقتراح قراءات لإعادة تنظيم العلاقات (دولة – مجتمع) كما يقول V.Azarya[2] مع تأكيدهم على ضرورة استرجاع المجتمع المدني لحيويته وفاعليته ووظائفه الأساسية. التي يعددها Edwards كما يلي:

- وظيفة عامة وشبه عامة بتجميع الوسائل للمواطنين العاديين للمشاركة في الحياة العامة.
- وظيفة تمثيلية للمواطن ومصالحه، فهو بمثابة الرقيب والمحاسب للأداء الحكومي[3].

يبرز جليا الدور الفعال للمجتمع المدني في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التوازن بين الديمقراطية ومبدأ التمثيل والمشاركة المباشرة للمواطنين.فـ " الحكم " ليس فقط انعكاس للعلاقة بين المؤسسات والسوق، فهو يشمل أيضا المجتمع المدني الذي يعتبر عنصرا اجتماعيا حاملا للمصلحة العامة، وبالتالي فإن مفهوم الشأن العام ليس محصورا بالدولة وبأطرها، إذ أن القضايا المتعلقة بالشأن العام لا تصبح شعبية ما لم تتبناها وتدافع عنها المجموعات المعنية، فتساهم في بناء الرأي العام وإحاطتها بشكل من أشكال الإجماع قبل أن تصبح نافذة[4].

يقول Edmund Morkrzycki أيضا أن تطور كل دولة لديها منطقها الخاص الذي يمكن تعديله عن طريق إعادة التأسيس للمصالح، والمزيد من التغييرات النظامية، والضغط القوي من أعلى[5]. وهنا يبرز دور المجتمع المدني الذي أصبحت استعمالاته وتوظيفاته الحالية أعم وأشمل لدلالاته وأهميته، ويتجلى ذلك في التعاطي معه باعتباره أداة تحليل وتفسير لمجمل التحولات والوقائع الاجتماعية في الدول العربية التي أرغمت على إعادة تعريف نفسها وتبديل بعض وظائفها والتنازل عن أخرى. لكن حسب العديد من المهتمين فإن ذلك لا يضعف تماما من وجود"الدولة"[6] خاصة في هذه المنطقة ذات الخصوصية رغم الانحسار الكبير في أدوارها ووظائفها وعدم قدرتها على التشريع والرقابة وتنظيم المجتمع وقيادة ولاء المواطنين. فحسب Faucault هناك البديل الذي طرحته آليات الحكم النيوليبرالية بصراحة ووضوح، في تأكيدها على ازدياد "مسؤولية القطاع الخاص والمجتمع المدني" والحد من تدخل الدولة المباشر، والتأسيس لمزيج من الأنشطة والممارسات الميدانية التي تنتج أشكالا متعددة من "السلطة" في محاولة لتشكيل وتعديل سلوك الأفراد عن طريق القطاعين العام والخاص والممارسات والإجراءات التي يفرزانها، وكذا عن طريق التكنولوجيات[7]. وهو البديل الذي يمكن أن تعمل من خلاله الأنظمة العربية في العمليات السياسية والممارسة الديمقراطية.

إن الممارسة الديمقراطية إنما تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني، ولكن الشيء الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا هو أن قيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها، فممارسة الحقوق الديمقراطية: "حق حرية التعبير، وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، والنقابات والشركات والتعاونيات، والحق في الملكية والحق في العمل، والحق في المساواة، وتكافؤ الفرص..."، بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني، وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها[8].

هناك علاقة تفاعلية جدلية حقيقية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط[9]. وبالتالي فإن استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية يستلزم تعديل التشريعات، بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط مع تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية والتطور الديمقراطي وتوفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال

وتطوير علاقة تكاملية مع الدولة على أسس موضوعية ومؤسسية وذلك بتعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني.

2 - تطوير المجتمع المدني وبناء نموذج حكم أكثر تشاركية وتمثيلية:

عرضت في الآونة الأخيرة العديد من المنشورات لـ Barber وBoyte وEvans وMckenzie وMatthews تدعو إلى أهمية تطوير نموذج ديمقراطي أكثر تشاركية باعتباره وسيلة ذات أهمية لترقية المجتمع المدني[10]، وهذا ما يدعو إليه المختصون في الدول الغربية بضرورة إيجاد نماذج للمجتمع المدني متوافقة مع متطلبات ما بعد الحداثة وكل المعطيات التي أصبحت تترافق مع الفلسفة النيوليبرالية في أبعادها ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتأسيس لنماذج تنظيم مجتمعية أكثر كفاءة عقلانية وتلاءمية مع المنطق الجديد المتحكم في التفاعلات بين الفواعل المتحركة والنشطة على المستويين المحلي/ إقليمي/ دولي، وتأثر كل هذه المسارات بصورة متلازمة مع المجتمع المدني وحيويته وحركيته.

إن حيوية المجتمع المدني ومنظماته في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحقيق التوافق بين الديمقراطية وحرية المشاركة، والتي تفترض تولي السلطة من قبل الفرد على كل المستويات، والواقع انه في النظام الديمقراطي الذي يتأسس فيه مستوى من" الوعي" و"الثقافة المدنية" يكون فيه فعالية التدخل المواطني، عن طريق تعزيز الالتزام بالنظام والقيم الديمقراطية والضمير الاجتماعي الجماعي المترابط، والتي تؤسس لقيم دولة الحق والقانون وتحسين إدارة الحكم عن طريق اشتراط إجراءات"متعددة" متعلقة بالعدل والخدمة المدنية، واللامركزية والمشاركة الشعبية وإخضاع الحكومات للمساءلة عن أفعالها واحترام التزاماتها. [11] تتحدد من خلال العلاقة التكاملية بين الدولة والمجتمع المدني.

أصبح للمفهوم المعاصر للمجتمع المدني بعدا خاصا فلم يعد يتعارض فقط مع الدولة بل أصبح ينمو شيئا فشيئا في إطارها، فإذا كانت التجارب الأكثر نجاحا للديمقراطية تستند على شبكة قوية من المنظمات الطوعية والإدارة الجيدة للحكومة، التي يسترشد بها في نجاح التنمية الاقتصادية وفعالية وكفاءة من الحكومة في تعزيز رفاهية المواطن، فالحكومة "الفعالة" تعتمد على الشرعية التي تضمن لها قدرة واسعة على تجسيد العدالة والمساءلة، بما يكرس دولة الحق والقانون. [12] وهذا ما لا نلاحظه في الدول العربية التي تأسست بطريقة غير سليمة تعود لتأثيرات خارجية (البورجوازية

الأجنبية) كما يسميها *سعد الدين ابراهيم*، بالإضافة إلى عدم قدرتها على استيعاب مفاهيم المواطنة والمساواة واحترام القواعد والقوانين[13].

تزداد أهمية المجتمع المدني في تنظيم وتفعيل مشاركة الأفراد، والتأكيد على إرادة المواطنين، وفي بناء المؤسسات، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحول. وفي هذا الإطار يرى أنطونيو غرامشي (Gramsci) أنه "ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية" والفكرية للمجتمع الرأسمالية، تمارس من خلاله الطبقة البرجوازية هيمنتها الثقافية[14]. هذا ما يعزز من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني (OSC) عن الدولة، ويعزز من قدرتها على الضغط والتأثير على السياسات العامة للدولة، بالإضافة إلى أنه كظاهرة اقتصادية باعتباره كقوة محركة لنمو القطاع الخاص، فمن هنا تأتي أهميتة أيضا لأهداف التكيف الهيكلي فيما يتعلق بتقلص دور الدولة في ظل العولمة.ويقول في هذا الصدد Steven Heydemann بأنه من الصعب تجسيد الديمقراطية بنفس الطريقة التي جسدت بها في الدول الغربية بسبب عدم اكتمال مجموعة الأسس الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحقيق هذا التجسيد[15].

يبرز جليا الدور الفعال للمجتمع المدني في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التوازن بين الديمقراطية ومبدأ التمثيل والمشاركة المباشرة للمواطنين.فـ " الحكم " ليس فقط انعكاس للعلاقة بين المؤسسات والسوق، فهو يشمل أيضا المجتمع المدني الذي يعتبر عنصرا اجتماعيا حاملا للمصلحة العامة، وبالتالي فإن مفهوم الشأن العام ليس محصورا بالدولة وبأطرها، إذ أن القضايا المتعلقة بالشأن العام لا تصبح شعبية ما لم تتبناها وتدافع عنها المجموعات المعنية، فتساهم في بناء الرأي العام وإحاطتها بشكل من أشكال الإجماع قبل أن تصبح نافذة[16].

كما أصبحت قوة منظمات المجتمع المدني وانتشارها عاملا مهما يفسره تبنيها ودفاعها عن مجموعة من المواضيع المهمة على المستوى المحلي والدولي كالديمقراطية والبيئة وحقوق الإنسان، وأصبحت تتبناها وتدافع عنها المنظمات غير الحكومية ONG بقوة وكفاءة لتكون أدوات لبلورة سياسات عالية ووطنية بديلة وجديدة تستند إلى قيم ومعايير جديدة، فأصبحت فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات وتبلور مفهومها من خلال الوضعية القانونية التي تكتسبها والتي كرستها المنظومة القانونية العالمية.

3 - شرعنة العملية الديمقراطية وتحقيق التحديث السياسي:

لمؤسسات المجتمع المدني إذا دورها الذي لا يستهان به في تحقيق وتسريع عملية التحديث والتنمية السياسية، وقد اعتمدت المجتمعات المتقدمة على هذه المؤسسات لإحداث

نقلات تنموية واسعة شملت كل مجالات الحياة، ومثلت مؤسسات المجتمع المدني أفضل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار.

تمثل قضية التحديث السياسي واحدة من أهم القضايا المطروحة حاليا خاصة بالنسبة للأنظمة التي تعاني من مظاهر التخلف والواقع السياسي غير السليم، وكذا التخلف الملاحظ في مستوى الممارسة السياسية وإدارة الحكم. فالملاحظ أنه برغم سعي هذه الأنظمة لتحقيق خطوات محسوبة باتجاه الإصلاح بعد التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والاتجاه نحو تبني حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وتداول السلطة، إلا أن هذه الإصلاحات بقيت محدودة ولا تطال مسائل حساسة كتلك المتعلقة بالسلطة السياسية. وبالتالي فإن الجمود يظل السمة الأبرز في مختلف مظاهر عمليات التحديث السياسي. ومن ثم تبرز مسؤوليات منظمات المجتمع المدني وقدراتها على إنتاج البدائل وإحقاق الديمقراطية وحقوق الإنسان وإشاعة الحريات الأساسية في صفوف المجتمع[17].

لقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا بناءا وإيجابيا عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية، وتعزيز الحرية وتأكيد المشاركة السياسية للأفراد وتعزيزها، وإرساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق أهداف النظام السياسي وشرعية الممارسة السياسية وتنفيذ السياسات العامة ورفع الوعي وبناء القدرات انطلاقا من رضى المواطنين ومساندتهم. وهذا ما يحقق التنمية السياسية التي تعني من حيث الغاية الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام مثل " الديمقراطية، والاستقرار، والشرعية والمشاركة والتعبئة والتخصص والأمن...إلخ "[18].

من هنا فإن الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي وكأطر تعبر عن مصالح واهتمامات المواطنين وحاملة لقضايا الشأن العام،تسعى إلى ردم الفجوة الناجمة عن النواقص المؤسساتية والعيوب الناتجة عن التوفيق بين مختلف الفئات السياسية، يعني الاعتراف بأطر واسعة من الحقوق والواجبات. وبالتالي ؛ فإن دور وأهمية مؤسسات المجتمع المدني القادرة على تقديم المقترحات والمشاريع والتي تبحث عن فرص ناجحة للضغط والتأثير في الدولة الحديثة، هي ضرورية وأساسية.

وتبرز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، إذ لا يقتصر دوره في ترقية ثقافة المواطنة السياسية، أو لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب، بل يتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية

ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية والديمقراطية التعددية والمشاركاتية[19].

فالطبيعة التطوعية – الإشباعية – لتنظيمات المجتمع المدني هي سر قوتها الكامنة في القدرة على الإصلاح،بتعبير آخر تتميز تنظيمات المجتمع المدني بدرجة أعلى من السيولة والمرونة، وبهامش أكبر من الحرية في دخول وخروج الأفراد منها،ولذلك فإن هذه التنظيمات حريصة على أن تكون "جاذبة"و "جذابة " لأعضائها[20]. فهي تنشط على صعد متعددة،حيث يمكن أن تشكل نوعا من الرقابة الشعبية على عمل الحكومة وأجهزتها[21]. وهنا تكمن قوة تنظيمات المجتمع المدني في التأثير على سلوك أعضائها ومن ثم قدرتها الكامنة على غرس قيم وسلوكيات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص.

فأولا: ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة في عدد من المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية أن تعدد العضوية في تنظيمات المجتمع المدني ترتبط طرديا بإرتفاع القدرة على التحكم في السلوك الانتخابي، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية وفرص الحراك الاجتماعي إلى أعلى، ومستوى الإنتاجية.وطبعا قد يكون من الصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية في هذا الترابط،ولكن تظل معاملات الارتباط هذه دليلا على أن هناك شيئا ايجابيا يحدث للأفراد،وسلوكياتهم مع انضمامهم لتنظيمات المجتمع المدني، وربما يمكن القول إن عضوية هذه التنظيمات تعطي الفرد إحساسا بأنه قادر على التأثير، والشعور بالأمن الجماعي في مواجهة الدولة[22].

ثانيا: يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية. فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات، ومن ثم للترشيح والانخراط في الحملات الانتخابية، والتصويت، ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية.لذلك فعندما يتاح قدر من الحرية السياسية، فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون هم الأكثر تهيؤا للاستفادة من هذا القدر، ويطالبون به، ويحرصون على توسيعه بإضطراد[23].

ثالثا: يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تحصن الفرد ضد سلطة الدولة من ناحية، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى. فعضوية أحد هذه التنظيمات تتيح للفرد قدرا أكبر من الحماية في حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية -المدنية أو السياسية-، كما أنها تقنن السلوك

الاجتماعي لأعضائها في مواجهة الدولة، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم [24].

رابعا: إن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تملأ الفراغ الذي يترتب عن تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية، وعدم قدرتها على الاستمرار بأجهزتها في التنفيذ المباشر لبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية. هذه الأخيرة التي بينت بعض تحاليل نظرية التحديث (لينر وليبست) وجود تداخل بينها وبين التنمية السياسية، حيث ذهبا إلى أنه كلما زاد ثراء الدولة ازدادت فرص إرساء الديمقراطية[25].

يشير الإطار التحليلي العام إلى أهمية دور المجتمع المدني ذات الوجهة الديمقراطية في التأثير بالرأي العام وصناع القرار وتحديد مفهوم مناسب للإصلاح والحكم السليم (الجيد)،ينسجم مع الأولوية الوطنية والديمقراطية، ويعطي القدرة للنسق السياسي على معالجة الأزمات التنموية المختلفة وإيجاد حلول للمشاكل الحاسمة، مع الاستجابة للمطالب الشعبية التي يعتبر المجتمع المدني بتنظيماته المجال الذي تتشكل فيه هذه المطالب.

يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، وباعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع[26]. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين، ولما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية، والمهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن ولدى المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في بناء الديمقراطية[27].

الديمقراطية فكرا وممارسة، أو مفهوما وواقعا علميا ؛ تنطلق من الوجود الاجتماعي المعين لمجتمع ما، والشكل السياسي لوجوده، ولا تجد بنيتها المناسبة إلا في رحاب المجتمع المدني ومؤسساته التي تمثل "القوى" الفاعلة فيه: كالجمعيات، والنقابات،...إلخ .هذه المؤسسات التي تتخذ في إطارها التعارضات الاجتماعية صيغا ثقافية وأيديولوجية وسياسية هي عامل نمو المجتمع المدني وتقدمه، وهذه المؤسسات التي تؤطر تعارضات القوى الاجتماعية وفق آليات ديمقراطية تعبر عن مستوى الفاعلية والتأثير للمجتمع المدني.

إن الممارسة الديمقراطية إنما تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني، ولكن الشيء الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا هو أن قيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها، فممارسة الحقوق الديمقراطية: "حق حرية التعبير، وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، والنقابات والشركات والتعاونيات، والحق في الملكية والحق في العمل، والحق في المساواة، وتكافؤ الفرص..."، بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني، وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها[28].

هناك علاقة تفاعلية جدلية حقيقية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديمقـراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعـل ونشيط[29]. وبالتالي فإن استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية يستلزم ما يلي:

أ- تعديل التشريعات، بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

ب- تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، وتنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية والتطور الديمقراطي.

ج- توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي، وانعكاساتها في سلوك المواطنين.

د- تطوير العلاقة مع الدولة، والتأكيد على أن العلاقة بينهما علاقة جدلية، تقوم على التأثير المتبادل والمتطور، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتأكيد على التكامل بينهما، ويتطلب التعاون بينهما لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية ومؤسسية مما ينعكس إيجابا على المجتمع.

هـ- تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني، بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة، التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع، وتكسبها الشرعية والاعتراف، والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات، وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل.

و- العمل على تحقيق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية، والصحافة ولجان حقوق الإنسان، وأجهزة "الإعلام" عن هيمنة السلطة.

4 - دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية

إن الدور المهم للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من أدوار ووظائف تشكل الإطار الأمثل للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على ممارستها، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية ما لم تكون منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية، حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية.

يلتزم المجتمع المدني في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، وباعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع[30]. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين، ولما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية، والمهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن ولدى المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في بناء الديمقراطية[31] على النحو الذي سيتم توضيحه.

يؤكد في هذا الصدد الليبراليون على أنه الديمقراطية كـ"آلية" في خدمة الحقوق الفردية، ولها علاقة وطيدة بالمجتمع المدني، الذي يعتبر المكان الحقيقي لإنتاج القواعد القانونية، فهي الضامنة لتلك الحقوق والمحافظة عليها في ضل التفاعلات مع المجتمع المدني وليست منتجة لها[32].حيث أن إنشاؤها يعود وظيفيا إلى المجتمع المدني، وهي التي يطلق عليها بالرأس المال الاجتماعي[33]. حسب المنظرين.

أما إذا انتقلنا من مستوى تحليل عبر وطني في دراسة العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، فإننا سنشير إلى أن Richard Falk متفائل حول العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والديمقراطية العالمية Global Democracy أين يعتبره شرطا مسبقا لها[34]، فتعزز منظمات المجتمع المدني العمل على المستوى العالمي وعمليات التعبئة ضمن مسارات العولمة، فهي كما يقول Robert Cox يمكن أن تخلق روابط جديدة وتحقق الإندماج والتكامل وتعزز العمل الجماعي على المستوى العالمي. فكثيرا ما يقدم المجتمع المدني العالمي من طرف

الأخصائيين باعتباره علاجا لبعض مشاكل الحكم العالمي ونقاط الضعف فيه كما يرى (David Held)، ويقوم أيضا حسب Riva KRUT باثنين من الأدوار الرئيسية في الحكم العالمي:

- كجزء من نظام الضوابط والتوازنات وتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الحكم العالمي.
- تعزيز المشاركة الشعبية في الحكم العالمي. (35)

ففي الخبرة العربية هناك تاثير كبير للموجات العالمية والحركيات التي يفرزها النسق العالمي في تحريك التفاعلات على المستوى الوطني والاقليمي للمنطقة العربية حيث اكتسبت منظمات المجتمع المدني العربي بعض الخصاص الدافعة الى تبني قوة تاثير مكنتها من مواجهة الطبيعة القمعية والتسلطية للانظمة وتحقيق التحول نحو الديمقراطية. لكن هذا لا ينفي أن عملية "التحول الديمقراطي" اصطدمت بعقبات بنيوية حقيقية، لعل أهمها الاختراق الخارجي، وعلاقات التبعية للنظام السياسي إزاء المراكز الرأسمالية الغربية.

وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وهى من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع.

خاتمة:

يمكن القول في الأخير أن منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية في إطار مسارات الانتقال والتحول التي تعرفها وفي إطار سعيها إلى توسيع مساحات من اجل البناء الديمقراطي، لها مستويات مختلفة من القدرة ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي والاقتصادي وبطبيعة الدولة، وهذا ما يؤدي إلى عدم إمكانية التأسيس لمعادلات وقوانين ثابتة لتفسير قدرات التحول الديمقراطي ومستوياته بسبب هذا التباين البنيوي بين الدول وكذلك عدم القدرة على تحديد - ولو جزئيا – طبيعة المرحلة الانتقالية ودور المجتمع المدني في عملية الانتقال.

لكن ما يمكن الاتفاق حوله هو أن المجتمع المدني في الوطن العربي يمكن أن يكون له دور كبير – بالإضافة إلى أدواره الحالية – في عملية تفكيك التعقد السلطوي ومنح قدرات أكبر لتوجيه عملية التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة، واكتشاف وسائل لإحداث التغيير خارج البنى والهياكل الرسمية تسمح بالمشاركة الواسعة وبناء الثقة بين مكونات النظام ككل، كما يمكن إشراك المجتمع المدني مباشرة في إدارة السلطة السياسية خاصة في نماذج الانتقال التي تتم من أسفل Imposées par le bas وليس تلك المراقبة والموجهة أي التي تتم من أعلى Contrôlées par le haut.

الهوامش:

(1) Sven Eliaeson , **Building Democracy and Civil Society East of the Elbe** , First published , New York , Routledge , 2006 , p 7.

(2) René OTAYEK ," Société civile et démocratie de l'utilité du regard decentre" ,***Revue international du politique comparée*** , vol 9 , N2(2002) , p 208.

(3) Jocelyn CLARE , R. HERMOSO , Carmen JUANINA LUCA, « Civil society's role in promoting local development in countries in transition: a comparative study of the Philippines and romania » , ***International Social Work*** , N49 – 3 , (2006) , p 323-324.

(4) زياد عبد الصمد، " المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، في: المجتمع العربي والتحدي الديمقراطي، ب، ط، بيروت: مؤسسة فريديريتش آيبرت، 2004، ص 151.

(5) Sven Eliaeson , Op.cit , p 57.

(6) يعتبر Fukuyama أن هناك ضررا من تدخل الدولة، وأن أي تدخل الدولة يمكن أن يدمر عملية الخلق التلقائي "للمجتمع المدني".

(7) ANNA LEANDER , Rens VAN-MUNSTER , " Private security contractors in the debate about Darfur: reflecting and reinforcing Neo-liberal governementality" , ***International Relations*** , Vol 21 ,(2 / 2007), pp203-204.

(8) محمد عابد الجابري، " إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 167(جانفي 1993)،ص14.

(9) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000، ص 221.

(10) David.c.lisman, **toward a civil society: Civil Literacy and Service learning**, London: Bergin and Garvey, 1998, p 8.

(11) Alionne.M.NDIAYE,«le rôle de la société civile dans la promotion d'une bonne gouvernance », Conférence organisée par la comité de coordination des institutions Nationales Africaines , Le 13-16 Aout 2002 , Kampala , Ouganda , pp2-6.

(12) Ibid , pp7-8.

(13) سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 78.

(14) مصطفى كامل السيد، «مفهوم المجتمع المدني في مصر»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: مستقبل التطور الديمقراطي في مصر»، القاهرة: 2–3 نوفمبر 1997، ص 3.

(15) Steven HEYDEMANN , **La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe**, Social Science Research Council (New York), Ithaca,Cornell University Press, 1999 , p 55.

(16) زياد عبد الصمد،" المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، في: المجتمع العربي والتحدي الديمقراطي، ب، ط، بيروت: مؤسسة فريديريتش آيبرت، 2004، ص 151.

(17) غالب الفريجات، "التنمية السياسية"،

http://www.elhadaf.net/new.page-182.htm

(18) نور الدين زمام،، القوى السياسية والتنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث –، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003، ص233.

(19) امحند برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005، ص 50.

(20) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص 77.

(21) زياد عبد الصمد، "المجتمع المدني وتحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريد ريش إيبرت، 18-20 نيسان /افر يل، 2004، ص 150.

(22) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص 78.

(23) المرجع نفسه.

(24) سعد الدين إبراهيم،المرجع السابق، ص 79.

(25) عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، الطبعة الأولي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 183.

(26) نعمان كوكو، "مستقبل الحركة الاجتماعية العربية وأي دور مرتقب للأحزاب السياسية "، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND،

http://www.forumalternatives.org/fsmaroc/article.php3?id-article=105.

(27) عبد الغفار شكر، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية"،

http://www.resgar.com/m.asp?i=459

(28) محمد عابد الجابري، " إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 167(جانفي 1993)،ص14.

(29) احمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 221.

(30) نعمان كوكو، "مستقبل الحركة الاجتماعية العربية وأي دور مرتقب للأحزاب السياسية "، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND،

<http://www.forumalternatives.org/fsmaroc/article.php3?id-article=105>.

(31) عبد الغفار شكر، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية"،

<http://www.resgar.com/m.asp?i=459>

(32) Vincent Valentin, d'Europe an risque de la démocratie, la critique libérale, **Raisons politique**, N°10, mai 2003,p29.

(33) KENETH NEWTON, »trust, Social Capital,Civil Society, and democracy », **International political Science Review**. Vol 22 (2Apr2001),p212

(34) BARRY HOLDEN,"Global democracy, Key debates," **Canadienne journal of polical science**, Vol 35, N°10, (mar 2002), pp226-227.
(35) Riva KRUT , Globalization and civil society: NGO influence on international decision making UN Research Institute for social development , Geneva , 1997 , in: Eric. B. Bluemel, « Overcoming NGO accountability concernes in international Governaule », Brooklyn Journal of international law.